مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 12 /العدد: 02 (2021)

المـــعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

جامعة تيسمسيلت – الجزائر–

شروط النشر وضوابطه

–المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

–ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (**21/29.7**) بهامش **1.5**سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش **1.5** سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.

– تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**16**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

– تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم(**10**).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن **10** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب.كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثاني عشر العدد 2 ديسمبر 2021

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت – الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ.د. عيساني امحمد

رئيس التحرير:

أ.د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

أ.د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محـي الـدين محمـود عمـر د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. شـريط عابـد، ، أ.د. روشـو خالـد، أ.د. سعايدية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. غربي بكاي، أ.د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، أ.د دردار البشير، أ.د. فايد محمد د. بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، **من جامعة صفاقس، تونس:** أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، **من جامعة المنصورة، مصر:** د. محمد كمال سرحان، **من جامعة طرابلس، ليبيا:** د. أحمد رشراش، **من الجامعة الأردنية، الأردن:** أ. د صادق الحايك، **من جامعة الجزائر 03، الجزائر:** د. فتحي بلغول، **من جامعة لمين دباغين، سطيف:** أ. د بوطالبي بن جدو، **من جامعة وهران:** أ. د. مخطار حبار، **من جامعة سيدي بلعباس:** أ. د. محمد بلوحي، **من جامعة سعيدة:** د. عبد القادر رابحي، **من جامعة تلمسان:** أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، **من جامعة تيزي وزو:** أ. د. مصطفى دروش، **من جامعة مستغانم:** د. منصور بن لكحل، **من جامعة زيان عاشور، الجلفة:** د. حربي سليم، **من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف:** أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د مويسي فريد، أ.د. بوراس محمد، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، أ.د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، أ.د. محمودي قادة، د. عيسى سماعيل، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكرديد عبد القادر، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد.UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

كلمة العدد

بعد تصنيفها في صنف "C " تواصل المجلة صدورها لتطل على قراءها الكرام بعدد كبير من المقالات وهذا راجع إلى المشاركات الكثيرة للأساتذة الباحثين دون إقصاء أحدهم وفسح مجال المشاركة والتسهيل للأخوة الأساتذة والباحثين لتسيير مسارهم العلمي قصد الترقية أو المناقشة في مذكراتهم العلمية.

المدير المسئول عن النشر

فهرس الموضوعات

أ. د. عيساني امحمد : ..... ص /ذ

-كلمة العدد.

د. نويوة مريم: ..... ص 01

- جهود مكي بن أبي طالب القيسي في الصوتيات الفيزيولوجية.

د. فواتيح إبراهيم عبد الرحيم: ..... ص 09

قراءات ضبطية لبعض القواعد الإملائية والدلالية في اللغة العربية.

أقطي نوال: ..... ص 25

- جماليات الصورة الحلم في شعر عز الدين ميهوبي.

ط. الباحث : بوستة الطيب/ أ.د قاسم قادة بن الطيب ..... ص 36

- من جماليات الأسلوبية في متون الأربعين النووية.

دلال عودة: ..... ص 45

التدريس بالعصف الذهني ودوره في تنمية المهارات الفكرية.

ختال بختة/ عمارة كحلي: ..... ص 54

الدّلالة الرّمزيّة لجائحة كورونا من خلال الكاريكاتير والجرافيتّي (الجزائر وفلسطين أنموذجا).

مزاري بودربالة/ د. يونسي محمد: ..... ص 68

اللّغة وأشكال التّواصل-لغة منصات التّواصل الاجتماعي نموذجا-

صافي زُهرة: ..... ص 80

التفكير النحوي الناقد في الخطاب اللّساني العربي-قراءة في فكر حسن خميس الملخ-

سلت فطيمة/ د. نور الدين علوى: ..... ص 91

الأنساق المضمرة في الأمثال الشعبية الجزائرية

د. بوزيدي محمد: ..... ص 109

جمالية التلقي؛ المفاهيم النظرية والإجراءات النقدية

مهدية صياد: ..... ص 117

تجليات العجائبي في مؤلفي ابن الجوزي " ملتقط الحكايات وعجيب الخطب "

د.بلمصابيح خالد: ..... ص 130

مصطلح الظاهرة القرآنية في الفكر الحداثي.

د. عطار خالد: ..... ص 140

المصطلح النّحوي في كتاب: النّحو الوافي للدكتور عباس حسن.

دريسي عائشة/ فارسي عبد الرحمن: ..... ص 149

الاقتباس القرآني في الرسائل الموحّدية

د. فتوح محمود/ د. قردان الميلود: ..... ص 159

علاقة البلاغة العربية بالنقد الأدبي في الفكر العربي.

بن حنيفية فاطيمة: ..... ص 170

النقد النفسي بين النظرية والتطبيق في النقد الغربي

قرقور أحلام: ..... ص 182

سياسة التعدّد اللّغوي ودورها في تعزيز المواطنة اللّغويّة.

بوقربة نور الهدى / أ.د جيلالي بن فريحة: ..... ص 192

ملامح من تعليمية أصوات اللغة العربية بين القديم والحديث

جغام ليلى: ..... ص 204

حضور المتلقي في نصوص كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ

حبيبي خديجة/ أ.د شريط سنوسي: ..... ص 212

إشكالية المنهج السوسيونصي / نقدي بين بيير زيما وكلود دوشي؛ قراءة تحليلية نقدية في المنهج والمفاهيم والآليات.

حاجي حنان / روابنية الطاهر:..... ص 228
المقامة وفاعلية التأويل عند الناقد عبد الفتاح كيليطو
ميمون يوسف/ د.طعام شامخة:..... ص 236
سيكولوجية العصبية في الشعر العربي القديم قراءة تحليلية في نماذج شعرية مختارة
د. خراب ليندة:..... ص 248
ميثاق التناص بين رواية نوار اللوز لواسيني الأعرج وسيرة بني هلال
شحلاط موسى/ د.بوركبة بختة:..... ص 258
تمظهرات التَّحريب في الرِّواية النِّسائيَّة الجزائريَّة"رواية عازب حي المرجان لربيعة جلطي مثالاً "
د.شوقي نذير / أ.د/ برادي أحمد:..... ص 273
أثر مرض الموت على أصل أحكام الطلاق في الشريعة والقانون الجزائري
عبد الكريم باسماعيل:..... ص 282
امتلاك السلاح في العلاقات الدولية: جدلية الحرب والسلام
جبيري ياسين:..... ص 294
الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد
د. لميز امينة:..... ص 310
مجلس المنافسة بين الاستقلالية والتبعية على ضوء الأمر 03/03 المعدل والمتمم
Boumeddane Zaza:..... ص 321
Le cadre juridique du mariage et du divorce en Droit turc The legal framework of marriage and divorce in Turkish law
بن عمور عائشة:..... ص 328
نطاق الجريمة الإلكترونية من حيث الأشخاص والموضوع
وطواط محمد:..... ص 339
الحماية الوقائية للأملاك الغابية من الحرائق في التشريع الجزائري
د. لرقط عزيزة:..... ص 368
الاعتراض على الأمر الجزائي كضمانة في محاكمة عادية
د. قروف جمال:..... ص 378
التزامات الموظف العمومي بحماية المعلومات والوثائق المصنفة المتعلقة بالسلطات العمومية طبقا للأمر 21-09.
ط.د/ حجاج خديجة/ د/ زرقين عبد القادر: ..... ص 292
فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث الهوائي
د.بلجدوي بسمة:..... ص 403
النظام القانوني للدفتر العقاري في التشريع الجزائري
Imen Misraoui:..... ص 412
National Security: an eternal “ambiguous symbol
قوق علي:..... ص 419
تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع
محمد فلاح عربي/ بن داهة عدة:..... ص 429
الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط الفلين بالجزائر مابين(1830-1930) من خلال المصادر الفرنسية
فلاك نور الدين:..... ص 444
انعكاسات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب
تسابت عبد الرحمان / مولاي على هواري:..... ص 464
التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص-قطاع الصحة، التعليم والنقل نموذجا -
ضبيان كريمة / محمودي أحمد:..... ص 477
أثر الخداع التسويقي على اتجاهات المستهلك -دراسة حالة الوكالات السياحية الحج والعمرة-
طوير امباركة:..... ص 477

دور التشخيص الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية مؤسسة كوندور إلكترونيك

د.قوادري رشيد:..... ص 506

-دراسة ميدانية على المؤسسة العمومية للمباني الصناعية والنحاس "باتيسيك غرب" عين الدفلى-

ط.د سلطاني عادل:..... ص 521

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019

ط.د مغرابي ميلود/ د.يونسي محمد:..... ص 534

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)

شداد ناصر:..... ص 550

دور برامج التدريبفي تطوير الكفاءات المحورية للمؤسسات- دراسة تحليلية –

وهاب سمير/ حمدي معمر:..... ص 563

تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

د. لحمر حكيمة:..... ص 576

العلامة التجارية وأثر ابعادها على المستهلك: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي أجهزة الحاسوب المحمول بولاية سكيكدة

بوسهوة نذير/ بن حوة أمينة.: ..... ص 592

أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية

ط.د مغربي السعيد/ أ.د العيداني إلياس.: ..... ص 607

أثر الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي

نجاح عائشة/ بوقادير ربيعة.: ..... ص 627

دور تحسين أداء رجل البيع في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات لولاية تيسمسيلت

Ramdane MEHIRI/ Arbia SABBAHI:..... ص 646

Managing University Large Classes: A descriptive study

ط.د بن حامد كمال/ د.العقاب محمد.: ..... ص 663

أثر الصدمات الهيكلية على العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات النقدية:الجزائر أنموذجاً

ط.د. قاسي يسمينة/ د. بولصنام محمد.: ..... ص 678

دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

d. zaaf nacera:..... ص 692

The contribution oftransformational leadership to achieving organizational excellence at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences medea

ط . د . سواعدية برابح/ د . بوزكري جيلالي.: ..... ص 711

دور التوظيف الالكتروني في استقطاب المواهب لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالجلفة

زيتوني هوارية / زكرياء مسعودي.: ..... ص 726

أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على التشغيل في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1980-2017) –

ط/د: زبار محمد/ د. طالم صالح.: ..... ص 743

أثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ولاء الزبائن (دراسة عينة من زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)

بن لوصيف حنان/ بولحية سليم.: ..... ص 760

الاستثمار في المجال الرقمي خيار التحول لتسويق الخدمات البنكية في الوطن العربي

Rakhrour Youssef/ Benilles Billel:..... ص 775

L’impact de l’intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie : Analyse par l’approche ARDL (1990-2020) The impact of financial intermediation on economic growth in Algeria: Analysis by the ARDL approach (1990-2020)

د.بن عدة عبد القادر: ..... ص 788

التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية-دراسة تحليلية مقارنة-

د. قرقور محمد/ بوحاج سباع: ..... ص 804

تأثير استخدام برنامج تعليمي وفق التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة الإرسال البسيط في كرة الطائرة في ظل التدريس بالجيل الثاني لدى تلاميذ الطور المتوسط.

بونشادة ياسين: ..... ص 820

فعالية برنامج تدريبي لتحسين السباحة الحرة لدى سباحي فئة الناشئين من 09-12 سنة

د.لخضاري عبد القادر: ..... ص 831

برنامج تعليمي مقترح باستخدام بعض العاب الكيدس اتليتيك في تعلم تقنيات دفع الجلة لدى تلاميذ الطور المتوسط

بن ديدة مصطفى/ ربوح صالح: ..... ص 843

بناء مستويات معيارية من خلال بطارية اختبارات بدنية في رياضة الكرة الطائرة

زمولي لحسن / مقران إسماعيل: ..... ص 862

أثر الطريقة الفترية في تنمية صفة المداومة العامة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى أصاغر ألعاب القوى (14-15 سنة)

ط.د بلوناس نور الدين / أ.د واضح أحمد الأمين: ..... ص 875

دراسة مقارنة لمدى استخدام مدربي كرة اليد الجزائريين لتدريبات القوة والتدريب بالألعاب المصغرة في تطوير القدرة على تكرار السرعات (RSA).

بومعزة محمد لمين: ..... ص 894

دراسة أثر كل من أسلوبي التدريس التبادلي والتدريبي على بعض المهارات الأساسية في كرة اليد(التمرير،التنطيط والتصويب) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية

Kharoubi Mohamed Fayçal: ..... ص 908

L'impact de l'entraînement par l'interval des sprints sur l'amélioration les facteurs de la santé Impact Sprint Interval Training on improving health factors

مقدم أمال/ مصباح فوزية: ..... ص 918

مدى مساهمة الرعاية الأسرية في الحد من مخاطر فيروس كورونا في المجتمع الجزائري

لحسن براهيم: ..... ص 932

صِلات العرب القدماء في جنوب وشمال شبه الجزيرة العربية بالحضارات القديمة من ق 08 ق.م إلى ق 02 م

مضوي زاهية: ..... ص 944

دور المصاهرة السياسية في توطيد العلاقات بين بلاد المغرب القديم وبلدان الحوض المتوسطي قديما(ق26 ق.م-ق4م)

Djaaraoui Elhadj /Khalki Smaine: ..... ص 958

The Colonial Ethnic Legacy of French "Divide and Rule" Policy in Post Independent Algeria

د. بوسنة فطيمة: ..... ص 969

القدرة التنبؤية لأبعاد رأس المال النفسي الإيجابي بمستوى الضغط المهني لدى المرأة المتزوجة العاملة في ظل جائحة كورونا

رحموني مريم/ حدبي محمد: ..... ص 982

أثر التكفل المعرفي السلوكي في تعديل الوضعيات الضاغطة لدى المسجون. دراسة حالة

معاشو نصرالدين / أ.شريف رضا: ..... ص 1000

البعد الابستيمولوجي في قراءة التراث الإسلامي في فكر محمد أركون

ط/د الباحث: نغاز عبد الحق: ..... ص 1014

القيم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة –برتراند راسل نموذجا –

بحوش فوزية / بن دودة مليكة: ..... ص 1034

نحو مفهوم أرندتي للمواطنة

عمارة الناصر: ..... ص 1043

الكوجيتو الهرمينوطيقي لدى ريكور: تشييد الذات حتّى الموت

عمران سمية/ داود خل: ..... ص 1055

مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي: طرح كرونولوجي

نجاري فضيلة/ دهوم عبد المجيد: ..... ص 1064

النص القرآني والوحي في مشروع نصر حامد أبو زيد

د. بوهالي حفيظة: ..... ص 1073

الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا –دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث–

شعلال مختار/ د بن دريس أحمد: ..... ص 1073

الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الحماية والانتهاك

د. سليمان فيسة نورة د. عبد اللاوي صبيحة.:..... ص 1096

العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها

د.عدة بشير/ قشوط بن عودة:..... ص 1115

التربية الإعلامية الأسرية على الإعلام الحديث في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية

حمدوش زهيرة:..... ص 1127

الشمسيات في العمارة بالجزائر خلال الفترة العثمانية

حاج علي حكيمة/ حماش الحسين:..... ص 1140

الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى عينة من النساء العاملات في القطاع الصحي لولايتي تيزي وزو وبومرداس.

د/ بـرد رتيبـة:..... ص 1158

الصعود السلمي الصيني والتموقع الاستراتيجي في النظام العالمي

فقير تقي الدين / ربعي محمد:..... ص 1173

المرونة النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو السلوك الصحي لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط بمؤسسة كمال زمرلين المدية

الوافي آسيا / بحشاشي رابح:..... ص 1187

أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية

بروبي جهيدة/ دادون مسعود:..... ص 1200

الذكاء الاصطناعي في تعلم وتعليم اللغات الأجنبية؛ تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها على دوولينجو أنموذجا

عبد الحميد فضيلة:..... ص 1217

أثر إجراءات التسويق الداخلي في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في بنك السلام الجزائر

حاج سعيد يوسف /رابحي بوعبد الله:..... ص 1230

التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد:12 العدد:(2) ديسمبر 2021 ص 419 / 428

تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع

Experiences of transitional justice in post-conflict countries

قوق علي *

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

المخبر البحث في التشريعات الاقتصادية

aligougue@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2021/05/24
تاريخ القبول: 2021/07/30

الكلمات المفتاحية:
- ✓ عدالة
- ✓ صراع
- ✓ ضحايا

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تحليل تجربة العدالة الانتقالية، خاصة في القارة الافريقية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مست أفرادا وجماعات وحتى بعض المناطق بعينها، وبعد التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي وكذا ضغوطات المنظمات الحقوقية وتعتبر من التجارب الرائدة للتصدي للانتهاكات وجبر الأضرار إلى كشف الحقيقة وتعويض ضحايا العنف والأعمال الوحشية المرتكبة، في محاولة لترميم الجراح وضمان عدم العودة لمآسي الماضي، والغرض من وراء ذلك يتمثل في استعادة الأمن والسلم المدني وإقامة دولة القانون والديمقراطية.

Article info

Received: 24/05/2021
Accepted: 30/07/2021

Keywords:
- ✓ Justice
- ✓ Conflit
- ✓ victimes

Abstract :

This research aims to analyze the experience of transitional justice, in particular on the African continent, in the face of gross human rights violations that have affected individuals, groups and even certain specific regions, and after the changes underway. globally, as well as pressure from human rights organizations, and it is considered to be one of the pioneering experiments in combating violations and repairing damage in order to reveal the truth and compensate them. victims Violence and atrocities committed, with the aim of repairing the wounds and ensuring that there is no return to the tragedies of the past, and the aim behind this is to restore civil security and peace and to establish a state of law and democracy.

*قوق علي.

مقدمة:

""**كيف نحول الأخطاء البشرية عدلاً** "" هكذا كتب رئيس الأساقفة "ديزموند توتر" على جدار منزله بكيب تاون، ونحن نعلم أن جنوب إفريقيا قد مرت في مرحلة تاريخية ليست بالقصيرة بحكم الأبارتايد ثم جاءت بعدها مرحلة حاولت أن تصلح ما أفسده نظام التمييز العنصري وما خلفه من جرائم إنسانية بقيت محفورة في ذاكرة كل من عاشها وأثرت في أجيال ستتعاقب وتروي قصة المأساة، هذه ليست الحالة الوحيدة إنما هي أنموذج نجد أمثاله كثيرا في تاريخ الشعوب،

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية مفهوما حديث العهد، ظهر مع بروز الصراعات في المجتمعات التي تعرف انتقالا نحو الديمقراطية، ليتم ربطه بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات والاعتداءات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، حيث تسعى العدالة الانتقالية إلى كشف الحقيقة وتعويض ضحايا العنف والأعمال الوحشية المرتكبة، في محاولة لترميم الجراح وضمان عدم العودة لمآسي الماضي، والغرض من وراء ذلك يتمثل في استعادة الأمن والسلم المدني وإقامة دولة القانون والديمقراطية.

تشير فكرة العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تسمح بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مجتمعات خارجة من نزاعات مسلحة أو من نظم استبدادية إلى السلام والديمقراطية ودولة القانون. تهدف فكرة العدالة الانتقالية تحقيق جملة من الأهداف أهمها: التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الماضي، وتحديد المسؤولين عن هذه الجرائم، تقديم التعويضات للضحايا، إصلاح المؤسسات، واستعادة ثقة المواطنين الدولة، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، الحفاظ على السلام الاجتماعي، تعزيز المصالحة وسيادة القانون في إطار مبادئ الديمقراطية.

تعتبر العدالة الانتقالية في ظل التحولات الراهنة نحو الديمقراطية أساس دولة الحق والقانون وجوهر بناء العدالة الاجتماعية كما أن الانتقالي من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي لا يتحقق معناه إلا عند الحد من انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين على الجرائم المقترفة ضد مواطنيهم وأن تكون فرص الحياة متاحة للجميع على أساس العدل والمساواة، إلى جانب تجسيد نصيب الفرد من إجمالي المحصلات النهائية والناجمة أساسا عن عملية توزيع المنافع والأعباء المتمثلة في الموارد المادية والحريات الفردية مع إزالة التفاوتات بين أفراد المجتمع والعمل على أساس تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية التي ترتكز من حيث أساليب إدارتها على خصائص العدالة الانتقالية ومدى فاعليتها. ومن هذا المنطلق تعتبر العدالة الانتقالية من أبرز الاتجاهات السائدة في دراسة وتحليل النظم السياسية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وقد جاء هذا على خلفية موجة التحول ودراسة عملية انتقالا لأنظمة من الديكتاتورية إلى الديمقراطية كما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية

يهدف هذا البحث الى تحليل تجربة افريقيا في مجال العدالة الانتقالية، فقد عرفت القارة الافريقية سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مست أفرادا وجماعات وحتى بعض المناطق بعينها، وبعد التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي وكذا ضغوطات المنظمات الحقوقية وتعتبر من التجارب الرائدة للتصدي للانتهاكات وجبر الأضرار إلى كشف الحقيقة وتعويض ضحايا العنف والأعمال الوحشية المرتكبة، في محاولة لترميم الجراح وضمان عدم العودة لمآسي الماضي، والغرض من وراء ذلك يتمثل في استعادة الأمن والسلم المدني وإقامة دولة القانون والديمقراطية تطبيق العدالة الانتقالية من أهم التحديات التي واجهت وتواجه عددًا من الدول بالقارة الإفريقية، التي خرجت من مراحل تميزت بالصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث خلّفت آثارًا سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة مست المواطن الإفريقي. وفي حين يتطلب الانتقال الديمقراطي وإقرار السلم الاجتماعي والمصالحة تطبيق العدالة الانتقالية؛ يحتاج هذا المسار أيضًا إلى فهم واستيعاب الثقافات والأعراف والممارسات الاجتماعية المحلية للمجتمعات الإفريقية، وإدراجها ضمن مسار تطبيق العدالة الانتقالية، وهو ما يمنحه مزيدًا من المصداقية والقابلية للتطبيق

تطبيق العدالة الانتقالية من أهم التحديات التي واجهت وتواجه عددًا من الدول بالقارة الإفريقية، التي خرجت من مراحل تميزت بالصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث خلّفت آثارًا سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة مست المواطن الإفريقي. وفي حين يتطلب الانتقال الديمقراطي وإقرار السلم الاجتماعي والمصالحة تطبيق العدالة الانتقالية؛ يحتاج هذا المسار أيضًا إلى فهم واستيعاب الثقافات والأعراف والممارسات الاجتماعية المحلية للمجتمعات الإفريقية، وإدراجها ضمن مسار تطبيق العدالة الانتقالية، وهو ما يمنحه مزيدًا من المصداقية والقابلية للتطبيق.

لكن السؤال هو: كيف يمكن جبر هذا الأضرار النفسية والبدنية التي تعرض لها عشرات الآلاف بل حتى مئات الآلاف؟ ما هي الصيغ القانونية التي تلزم الأنظمة والسلط رد الاعتبار للضحايا، ومعاقبة المتسببين في هذه المآسي التي شهدتها هذه الجموع؟ وكيف نضمن عدم العودة إلى حالة الرعب والخوف والتمييز وكبت الحريات؟ هذه الأسئلة يمكن أن نطرحها لبناء تصور عملي لفهم هذه الظاهرة ومسبباتها وعوامل القضاء عليها.

إن العدالة الانتقالية هي جبر للانتهاكات الممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان تهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب لما يعانيه ضحايا الانتهاكات وتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية وتتكيف هذه العدالة على نحو يلائم المجتمعات في إطار التحول عقب مرحلة من الصراع الذي أدّى الى خرق القانون وانتهاكات حقوق الإنسان. (بنيوب، 2013، صفحة 103)

1. **بعض حالات الصراع السياسي:**

أ. **في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية:** يعتبر العقيد "موبوتو" وحكمه الديكتاتوري من أطول المراحل عمرا في إفريقيا فمن سنة 1965 إلى غاية 1977 رزحت الكونغو الديمقراطية تحت طائلة حكم اتسم بالوحشية لينهي هذه المرحلة بحرب شاملة وإبادة لما يزيد عن 3 ملايين شخص شاركت فيها حتى رواندا وأوغندا. (السيد، 2012، صفحة 06)

وفيما يخص العدالة الانتقالية لم يتم أي إجراء ما عدا ما صاحب المرحلة التي جاءت بعد مرحلة الصراع منذ إجراءات نزع السلاح لما يقرب من نصف المقاتلين المشاركين في النزاعات مع إدماج ما يقارب من 300000 جندي في الأسلاك الأمنية مع تبؤ الضباط مناصب سامية بحجة حمل الجنود السابقين على الاقتداء بقياداتهم لإبقاء السلاح. (وهبان، 2011، الصفحات 88-98)

وقد باءت محاولة إنشاء محكمة دولية لجمهورية الكونغو بالفشل وهو ما صاحب أيضا لجنة الحقيقة والمصالحة المتفق عليها بين الأطراف المتنازعة وهذا له سبب وجيه حسب الخبراء وهو أن الأولوية أعطيت لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهذا ما خلق عقبة أخرى لتحقيق العدالة الانتقالية حيث يرى الكثير من الضحايا أن المسؤولين عن الجرائم لم يعاقبوا بل على العكس صاروا في مناصب سامية بحيث لا يطالهم العقاب أو المحاسبة. (شوقي، 2012، الصفحات 107-109)

حالة جنوب إفريقيا: تنسب نشأة نظام الفصل العنصري إلى الحكومة الأفريكانية المهيمنة على الحكم في الفترة ما بين (1948- 1994) لكن كلمة "الابارتايد" تنسب إلى جان كريستيان سماتس، الذي صار لاحقا رئيس وزراء جنوب إفريقيا حيث تكلم عن هذا المصطلح سنة1917 إلّا أن المسؤولية في نشأة هذا النظام تعود الى تركة الاستعمار البريطاني ويركز هذا النظام على الأسس التالية (كالفرت و كالفرت، 2002، صفحة 406):

- نشاط استيطاني ضمن مشروع كولونيالي انفصل عن الدولة أو الدول الاستعمارية الأم تشكل جماعة قومية على الأساس تفوقها العرقي رغم أنها أقلية-حرمان العرق الأدنى (السود) في القانون من حق التنقل والاقتراع مع سيطرة نخب العرق الراقي على ثروات البلاد والمنافع الاقتصادية – تَبَني الكنيسة والدولة لثقافة دينية تعطي تبريرات نظرية وأخلاقية لنظام الفصل العنصري.

شكل فوز الحزب الوطني الأفريكاني سنة 1948 وانفراده بالسلطة داعما أساسيا لتعميق نظام الفصل العنصري حيث عززها بعدة قوانين منها **قانون البانتو** 1951، و**البانتو** هم السكان الأصليون حيث حدد لهم ما نسبته 13% من مساحة البلاد للتحرك فيها، إضافة إلى قانون التوطين سنة **1954** الذي خوّل الحكومة نقل الآلاف من الأفارقة إلى داخل أراضيهم التي هي أقل ثروة وخصوبة من أراضي البيض لحصرهم جغرافيا، كما صدر قانون تعليم **البانتو** سنة **1955** لوضع برنامج تعليمي وفق التمايز الثقافي القبلي. (**عبد الطيف، 2006، صفحة 71**)

لكن هذه القوانين العنصرية لم تمر مرور الكرام بل لاقت رفضا شديدا من طرف السكان الأصليين "البانتو" الذين ذاقوا الأمرين من الحكومة الافريكانية فاندلعت المظاهرات والاحتجاجات بين الفينة والأخرى، وبدأ السود يتحركون في مختلف أنحاء البلاد دون تصاريح كما تعاطوا الممنوعات.

بدأت الحكومة العنصرية في حملة اعتقالات للرجال والنساء على حد سواء وكل منهم يرفض القوانين العنصرية، حيث خرجت مسيرة لعشرة آلاف امرأة أمام مبنى الحكومة مطالبات بحقوقهن على اثرها تم اعتقال العديد من الزعماء السياسيين منهم نيلسون ما نديلا.

نصبت المشانق وبدأت الإعدامات السياسية من سنة **1961** إلى غاية **1989**، كما عانى آلالاف من الحجز والاعتقال والتعذيب والإخفاء إلى غير ذلك من صور الخروقات الإنسانية، (كالفرت و كالفرت، **2002**، الصفحات **405-406**) وفي فبراير من عام **1990** قام فريديريك ديكليرك رئيس حكومة النظام الفصل العنصري، بالدعوة إلى إنهاء العنف والصراع وإعطاء الحق في الانتخاب للجميع والدخول في مصالحة لإصلاح ما مضى وفعلا ثم إطلاق صراح مانديلاً، الذي أدى إطلاقه إلى مفاوضات مع الحكومة وحزب الكونغرس الوطني الإفريقي الذي نُفي أغلب مناضليه أو ادخلوا السجون ، وهذا الاتفاق أدى إلى انتخابات **1994** تولى إثرها مانديلا رئاسة البلاد. (**بلول، 2009، صفحة 660**)

ولأجل تجاوز ارث الـ **40** عاما الذي كان قائما جراء المذابح والتعذيب وسجن النشطاء لفترات طويلة، كان لحكومة مانديلا الدور البارز في إقرار قوانين المصالحة والمحاسبة وجبر الضرر التي تعتبر حسب الخبراء الدوليين في القانون الدولي أفضل مبادرة يمكن أن تحدث في بلد مزقته الحرب الأهلية.

وقد أُنشأت لذلك لجنة الحقيقة والمصالحة حيث أطلقت تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المدفوعة بدوافع سياسية وعرقية التي ارتكبت ما بين **1960** إلى **1994**، وقد صارت مثالا يحتذى في البلدان الأخرى التي تهدف إلى الانتقال من حقب الأزمات السياسية إلى المصالحة والسلم مما دفع العديد من الجهات في العالم إلى الاحتفاء بإنجازات اللجنة وتشجيع نقل هذا النموذج. (**محمود، القاهرة، الصفحات 175-176**)

وقد شكل موضوع الكشف عن الحقيقة تحديا بالغ الأهمية واجه الانتقال الديمقراطي في إطار العدالة الانتقالية ومثّل اختباراً جديا واجه رجال السياسة المتوافقين على الانتقال، وبخاصة ضحايا الانتهاكات الذين صاروا مجبرين للتحول الى وضع جديد. (**بنيوب أ.، 2013، صفحة 139**)

تشكلت لجنة الحقيقة والمصالحة من **17** فردا من الشخصيات العامة المعروفة قادها القس " ديزموند توتو" وقد أصدرت اللجنة سنة **1998**تقريرا تضمن أكثر من **22** ألف ضحية كما عقدت شهادات استماع علنية، ثم انقسمت اللجنة الى ثلاث لجان، لجنة حقوق الإنسان، لجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل، ولجنة العفو.

أنشأت الدولة صندوقا لتعويض الضحايا وجبر الضرر، كما تم استبعاد خيار المحاكمة بشرط اعتراف الجناة أمام الضحايا ويطلبوا منهم العفو، رافق هذه الإجراءات إصلاح مؤسسي مس مؤسسات الخدمة العامة وأجهزة الأمن والقضاء.

- **بورندي**: هو ذلك البلد الصغير ذو **08** ملايين نسمة والواقع بين تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت فيها حرب أهلية دامت **27** عاما، وأسفرت عن ضحايا يزيدون عن **300** ألف شخص (**ديلاني، 2009، صفحة 18**)، حدثت خلال الفترة (**1966- 1972 و1993**) حسب

المقررين الأمميين الذين وثقوا هذه الجرائم (اريكس، 2008، صفحة 37)، وقد قامت الحرب الإثنية بين **الهوتو** الذين يمثلون 25% من مجموع السكان و**التوتسي** الذين يمثلون 15% حيث كانت الأخيرة تهيمن على الجيش التي ردت بقوة على محاولات الهوتو الوصول إلى السلطة فهجّرت ما يقرب من المليون من الهوتو وقتل منهم الكثير، وسنة 1993 انتخب أول رئيس من الهوتو في بارقة أمل لنهاية الصراع إلّا أنه تجدد باغتيال مليكيور ندواي واشتعلت شرارة الجرائم الإبادة من جديد سنة 1994 (اريكس، 2008، صفحة 32)، وفي سنة 2000 قرر الطرفان الهوتو والتوتسي التوافق الإثني ومأسسة هذه القبلية حيث صار الجيش والحكومة مقسمان بين القبيلتين.

وقد أُجريَ اتفاق دار السلام بشأن مبادئ تحقيق واستدامة السلام والأمن والاستقرار ببورندي في جويلية 2006 ،كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة تقصي الحقائق سميت لجنة تقصي الحقائق والعفو والمصالحة، تكون مهمتها إثبات الوقائع بشأن الفترات المظلمة في تاريخ بورندي وتحديد مسؤولية مختلف الأفراد للوصول الى المصالحة بين سكان بورندي (اريكس، 2008، صفحة 37)، وقد نص تقرير مفوضية حقوق الإنسان على توصيات منها انه يتمتع أفراد الحركات المقاتلة بالحصانة المؤقتة مع تحويلهم تدريجيا وفق برامج تدريبية ليصيروا من قوات الأمن والجيش أما ما يخص جرائم الابادة فقد نص البروتوكول الأول في أوت 2000 على التصدي للإفلات من العقاب مع قمع ومنع أعمال الإبادة الجماعي وبناء نصب تذكاري لتخليد ذكرى جرائم الإبادة ويرافقه سن تشريع يتصدى للإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الإنسانية.

ب/ آسيا: كمبوديا: سقطت كمبوديا في يد الخمير الحمر –وهي حركة شيوعية كان يتزعمها بول بوت–سنة 1975، حيث قتل نحو مليون وسبعمائة ألف كمبودي بسبب الجوع والعبودية والقتل بالجملة وعمليات التطهير مارسته هذه الحركة وزعيمها بول بوت، ولم تَخِف هذه القبضة إلا بعد اجتياح فيتنام لكمبوديا في ديسمبر 1978. (الطيب، 2001، صفحة 56)

ولم تُعِر المجموعة الدولية أي اهتمام لأعمال القمع والتطهير الدموي التي كانت تحدث في كمبوديا، وذلك أن سفير كمبوديا في الأمم المتحدة هو من يجلس في الأمم المتحدة ويدين الغزو الفيتنامي لبلاده فغضت المؤسسات الدولية الطرف عن هذه الجرائم.

لكن عام 2006 قامت محاكم مختلطة مدعومة من الأمم المتحدة بمحاكمة كبار قادة الخمير الحمر لمسؤوليتهم عن الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، لكن وإلى غاية 2011 كانت المحكمة قد أدانت شخصا واحدا فقط وأصدرت بحقه حكما بالسجن مدى الحياة، كما أقرت سنة 2013 قانونا لتعويض الضحايا. (الطيب، 2001، صفحة 58)

2/ اندونيسيا: بدأت قضية خرق حقوق الإنسان باعتلاء" سوهارتو" سدة الحكم من خلال منصبه كقائد للقوات الخاصة بحماية الأمن القومي، وعلى إثر محاولة الانقلاب الفاشلة عليه والتي اتهم فيها الحزب الشيوعي الاندونيسي وجد سوهارتو مبررا للقمع والتصفية ضد أنصار وزعماء الحزب الشيوعي الذين لقوا حتفهم على اثر تلك التصفيات قاربوا نصف مليون شخص.

وقد تولى سوهارتو الرئاسة سنة1967 لتبدأ فترة جديدة حكم فيها بيد من حديد على مدار ثلاثة عقود، وكان من أولوياته القضاء على الشيوعيين بدعم من الجيش والقوى الغربية هذا وقد ضم العديد من الطوائف ووحد البلاد وحقق نهضة اقتصادية. (Harson، 1997، صفحة 162)

كما تم في فترة حكمه اجتياح تيمور الشرقية عام 1975 وضمها لجكارتا غير أن الأمم المتحدة لم تعترف بها كإقليم تابع لأندونيسيا، وقد تم بسهارتو سنة 1998.

جاءت فترة الرئيس الموالي يوسف حبيب ببعض الإصلاحات، اتخذتها تيارات سياسية وعدة اثنيات أعطت نصيبا أكبر في الحكم لهذه الاثنيات خاصة الضحايا من الشيوعيين، هذه المطالب التي قوبلت برفض المؤسسة العسكرية مما فجر موجة عنف جديدة، استمرت إلى 2010، إلا أن مفهوم الإصلاح لم يرتبط بالعدالة الانتقالية بقدر ارتباطه بالتحول الديمقراطي رافقها تعديل قانون الانتخابات وإلغاء سلطة الرئيس في حل

البرلمان وإصلاح المحكمة الدستورية، وتأسيس محكمة متخصصة في الفصل في قضايا الانتهاكات حقوق الإنسان. (الطيب، 2001، الصفحات 53- 58.)

ج/ أمريكا:

الأرجنتين: مع وصول الدكتاتور الأرجنتيني "خورخي فيديلا" إلى سدى الحكم اثر انقلاب عسكري نفذه سنة 1976، عاشت الأرجنتين في ظل الحكم أحلك أيامها التاريخية في العصر الحديث، حيث سمي حكمه حكم الرصاص، فقتل وشرد أكثر من 30ألف شخص من مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية فخطف مثلا 500 طفل من ذويهم ليتربوا تربية عسكرية، ويضمهم إلى جنوده. (بركات، 2014، صفحة 16)

كانت المرأة في ظل حكم فيديلا أكثر من تضرر من حكمه حيث مورست عليها شتى أنواع الإرهاب كالاغتصاب والحمل القسري، لذلك كانت النساء في مقدمة الثورة على النظام في العام 1981، كما انتقم فيديلا من المسلحين المعارضين وقادة الحركات الاجتماعية حيث كان يتم إلقاؤهم من الطائرات في نهر " ريفربلايت". (بركات، 2014، صفحة 25)

بعد سقوط حكم العسكر أُنشأت اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص، والتي أكدت وجود 9000 مختفٍ قسريا، وأطلقت مسارا " لمحاكمة رموز الجيش ورجاله المنتهكين لحقوق الإنسان"، لكن ذلك لم يتم نتيجة ضغوط الجنرالات الممارسة على الرئيس المنتخب فتوقف المسار سنة 1985. (الطيب، 2001، صفحة 55)

وقد اضطرت الحكومة المدنية إلى التعايش مع ممثلي النظام القديم حتى تقي الديمقراطية الوليدة الصدمات ،حيث بقيت التهديدات مستمرة ضد النظام إذا ما حاول فتح ملف الجرائم في عهد " فيديلا" رافق ذلك ضغوط البنك الدولي لتسديد الديون المترتبة عن فترة الحكم السابق مع رفض الجماعات الاقتصادية الوطنية الدخول في برامج التكيف الداخلي للحكومة مما اضطرها لإصدار قانون" العفو العام" و"الطاعة الواجبة"، وفي ظل هذا الصراع سلم الرئيس "راؤول الفونسين " السلطة إلى الرئيس الجديد المنتخب "كارلوس منعم"، فبنى سياسته على السلم مقابل التغاضي عن بعض مطالب العدالة. (بنيوب أ.، 2013، صفحة 137)

المغرب: تعتبر الحالة المغربية من بين عدة حالات عربية عانى فيها قطاع كبير من المعارضين من الاضطهاد والتنكيل والاختطاف، وقد بدأت مأساة حقوق الإنسان في المغرب في ستينات القرن الماضي وثمانينياته، حيث اتخذ النظام طريق الردع والتخويف لمزيد من السيطرة على مقاليد الحكم، خاصة بعد محاولات الانقلاب التي حدثت مثل انقلاب الصخيرات ومحاولات انقلاب أوفقير 1972 وهي كلها من محيط الملك الحسن الثاني، حيث دفع ثمن كل هذا العسكريون والمدنيون خاصة المنضوون مع منظمات المجتمع المدني.

وفي عهد الملك محمد السادس بدأ عهد جديد حاول فيه الملك مواصلة المسيرة المحتشمة التي بدأت أواخر عهد الملك الحسن الثاني، حيث بدأ بتجسيد الإصلاح السياسي والعمل على جبر الضرر لضحايا الأمس، فقد أنشئت في المغرب نهاية 2003 هيئة الإنصاف والمصالحة كأول تجربة عربية وإسلامية، استغلت لمدى سنتين واختصت بمرحلة 1950 و1999 وما حدث فيها من تجاوزات.

باشرت الهيئة أعمالها بالبحث والتحري في أكثر من 25000 ملف فقررت جبر الأضرار الفردية الخاصة بـ 20 ألف ضحية أو ذويهم، ونظمت جلسات استماع عمومية للضحايا وأخرى للحوار كما أطلقت برنامجا واسعا لجبر الضرر الجماعي في المناطق التي عرفت انتهاكات بفعل مواقف سياسية، ومكنت جميع الضحايا من تدابير العلاج الطبي الدائم مع التسوية الإدارية والمهنية لفئات الضحايا. (بنيوب أ.، 2013، صفحة 148)

2/ العدالة الانتقالية حضور المفهوم وبلورة الفكرة القانونية:

ما كاد مفهوم العدالة الانتقالية يظهر حتى تلقفه الباحثون والسياسيون والقانونيون وحتى كتّاب الفلسفة لما له من جاذبية معنوية وألق فكري فتبناه من هم في الحكم ومن يعارضونه وطالبت به الشعوب ومن يضطهدها، وأنشأ حوله القانونيون القواعد الملزمة وتكلم عنه أهل الفلسفة كمعنى راق يجب أن تصل إليه البشرية وتحققه الإنسانية.

إن المفهوم الفلسفي للعدالة يعبر عنه جون رولز صاحب نظرية العدالة بأنها " ما يسمح لتأهيل الناس لأجل تجاوز مجتمع الخوف الذي يعيش استقرار متهافتا مادامت دعائمه المادية توجد في الأجهزة السلطوية غير المضمونة العواقب بالنسبة لمستعملها أو لمن يخضع لها، استقرار لا يتوقف على إفراز انفعالات مرضية فبقدر ما يقهر الطاغية رعيته، بقدر ما يخلق كائنات شائهة يمكنها هي أن تتحول إلى مصدر خوف. (هاشمي، 2014، صفحة 07)

لقد استقر مفهوم العدالة في تاريخ الفلسفات الكبرى مستوعبا منظومات من القيم وجملة المبادئ النظرية الموصولة بتقاليد معينة في تاريخ الفلسفة، ويسجل أغلب الدارسين الذين اعتنوا بتاريخ المفهوم نوعية التحولات التي طالته في الفكر المعاصر وإعادة بناء دلالته ليتكيف مع متغيرات منظومات القيم في عالمنا المتغير. (عبد اللطيف، 2014، الصفحات 13-14)

ولعل أفلاطون الفيلسوف الإغريقي (347 ق م- 427 ق م) من أبرز الفلاسفة الذين اعتنوا بهذا المفهوم حيث اعتبر أن قواعد العدل ثابتة ومطلقة وقائمة قبل وجود هذا العالم بمعنى أن قواعد العدل موجودة في عالم آخر يمثل الخير والحق والمثل والأخلاق والقيم وأن دور العقل السليم هو اكتشاف تلك القواعد (صالح، 2011) وسار على هذا النهج تلميذه أرسطو (395 ق م- 470 ق م).

كما نجد هذا المعنى عند بعض الفلاسفة المسلمين أمثال الغزالي إلا أنه أشار إلى حقائق كونية يعجز العقل عن فهمها وهذا ما أكده في ما بعد الفيلسوف الألماني كانط (1724- 1804 م) .

ومن الفلاسفة المعاصرين الذين أثّروا هذا المفهوم نجد الفيلسوف الأمريكي ذو الأصل الهندي أمارتيا صن الذي أعطى رؤية أوسع لمعنى العدالة ففي كتابه" فكرة العدالة" الصادر سنة 2009 يعتقد امارتيا أننا لا نحتاج إلى نظرية مثالية في العدالة ننظر إليها كمشهد كامل ومن اجل التعامل مع المجاعات والكوارث في العالم وموت ملايين الأطفال يجب أن ننخرط في تفكير موضوعي ينتهي بنا إلى خطط وقوانين وسياسات ممكنة وأكثر عدالة للجميع. (2013، صفحة 123)

وعلى ذكر أمارتياصن لا بد من ذكر زميله الفيلسوف جون رولز صاحب نظرية العدالة الذي يعتبر اسبق من امارتيا في وضع مفهوم قيمي العدالة حيث لم يربطها بالتنمية كما فعل امارتيا بل أشار إليها كمفهوم فلسفي مجرد.

أما مصطلح العدالة الانتقالية فقد عرفه المركز الدولي للعادلة الانتقالية بأنها "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دولة مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وأشكال تنوعه من إصلاح المؤسسات".

يعتبر المفهوم التقليدي للعدالة شاملا لكل ما يحقق المساواة والإنصاف والتوازن ويقوم على الحق والأخلاق أما العدالة الانتقالية فهي تُعنى بالمراحل الانتقالية في الدول والمجتمعات من مرحلة الحروب الأهلية والاقتتال الداخلي إلى مرحلة السلم والتصالح ومن مرحلة الطغيان والاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية مع ما يرافق هذه المراحل السابقة من انتهاكات لحقوق الانسان لتتحول في مرحلة أخرى إلى جبر للضرر وتعويض عنه مع مساءلة الأشخاص المتسببين في المآسي وتقديم تعويضات معنوية ومادية للضحايا.

إن مفهوم العدالة الانتقالية يعني الاستجابة للانتهاكات الممنهجة واسعة النطاق لحقوق الإنسان بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية، أي أنها تكييف للعدالة على النحو الذي يلاءم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان. (نظير، بلا تاريخ)

من النظرية إلى القانون:

عملت العديد من الدول التي أخذت بمبدأ العدالة الانتقالية على إدراج قوانين عديدة تجسد روح العادلة الانتقالية، وذلك لإرضاء الضحايا وجعل إجراءات رد الحقوق أكثر واقعية هذا من جهة، أما من جهة ثانية قطع الطريق أمام كل من يحاول العودة إلى نمط الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان ببناء جدار قانوني يمنع التسلط وخرق القانون، حيث ستتم دسترة قانون التعويضات للضحايا والمحاكمات وإظهار الندم في عودة المجتمع تدريجيا إلى التجانس والتصالح وتصحيح الأخطاء، ونجد ذلك في عدة حالات ترجمت فيها إجراءات العدالة والانتقالية إلى قوانين ملزمة وتعتبر هذه الخطوة مهمة للضحايا أولا لما ترد به من حقوق مادية وارجاع الكرامة المعنوية وثانيا لأولئك الذين اقترفوا الجرائم وكانوا سببا لها لإيجاد طريق آمن ومسلك مريح ليعودوا للاندماج في المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية.

ومن جملة الحالات نذكر ما قامت به جنوب إفريقيا بعد حكم نظام الفصل العنصري حيث واجهت مرحلة العدالة الانتقالية وتجسيدها عدة تحديات سياسية مثل الحكم الذاتي لقبيلة الزولو وتحديات اقتصادية كتوزيع الثروة وقضايا الفساد والبطالة، كما لا ننسى التحديات الاجتماعية في التعليم والثقافة والصحة والإسكان.

كانت إجراءات العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا تقوم على أساس مبدأ سيادة القانون وترسيخ الطابع المؤسساتي لدولة المستقبل التي تقوم على أسس شرعية قانونية وتعددية ديمقراطية. (**حميد و قحطان خلف، 2015، الصفحات 105-106**)

بعد انتخابات **1994** التي فاز بها حزب المؤتمر الوطني أنشأ رئيس الحكومة الجديدة نيلسون مانديلا لجنة للحقيقة والمصالحة، وكان هذا الإجراء دستوريا وتهدف هذه اللجنة إلى وضع حكم نظام مفصل بخصوص أسباب وانتهاك حقوق الإنسان والشريحة التي مستها من خلال حكم نظام الأبارتايد مع تحديد الأشخاص والمؤسسات المساهمة في هذه الجرائم يرافق ذلك منابر علنية للضحايا للتعبير عن أنفسهم من اجل استعادة كرامتهم، وتجسد هذا في مصادقة البرلمان على قانون **34** لعام **1995** القاضي بتعزيز الوحدة الوطنية وأُسس لجنة الحقيقية والمصالحة.

أما في المغرب فقد تضمن الدستور الجديد (جوان **2011**) جميع التوصيات الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة وادمج ما يقارب مئة مقتضى يتضمن المبادئ والمعايير والحقوق الإنسانية وضماناتها، كما تم تحيين الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع إنجاز حوار وطني معمق حول إصلاح العدالة ووضع أسس جنائية جديدة، وتعزيز السلطة القضائية وهذا في إطار تفعيل مقتضيات العدالة في الدستور الجديد. (**بنيوب أ.، 2013، الصفحات 20- 21**.)

وفي تونس صادق مجلس الوزراء في شهر ديسمبر **2012** على قانون العدالة الانتقالية وأحيل على المجلس التأسيسي حيث صادق عليه في جلسة عامة شهر ديسمبر **2013**، ويشمل القانون **70** فصلا ويشمل القانون الانتهاكات الحاصلة بداية من سنة **1955**، . وينص على إحداث هيئة الحقيقة والكرامة، تتولى رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهد بورقيبة (**1957-1987**) وبن علي (**1987**-2011) وتحديد مقترفيها وإحالتهم على العدالة. (**البرلمان التونسي يصادق على قانون العدالة الانتقالية، 2013، صفحة 02**)

يقصد ببلورة الفكرة القانونية للعدالة الانتقالية دستورها المحدد والناظم لأعمالها في نطاق الاختصاصيين النوعي والزمني، وهو ما يسمى بالمرحلة الإعدادية المفضية إلى وضع هيئة للعدالة الانتقالية تحدد نشاطها واختصاصاتها وتركيبتها وقوانين المصالحة والحقيقة تتميز بأنها نسيج متداخل بين

السياسة والتاريخ والقانون وتعتمد على فروع القانونيين العام والخاص كما تتمي بمفرداتها من حيث الاعتبارات والهيكلة والصياغة. (بنيوب أ.، 2013، صفحة 14)

2/ العادلة الانتقالية ضرورة وطنية:

دائما ما يطرح السؤال في تطبيقات العادلة الانتقالية هل هي عدالة الانتقالية أم سياسة انتقالية؟

على كلٍ ففهمنا للمصطلح والإجراءات المرافقة لتطبيق المفهوم في أرض الواقع هي التي تجيبنا عن هذه التساؤلات.

إن انتقال المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى دائما يكون سبب الوصول إلى أزمة حادة في تسيير شؤون العامة، وبالتالي عجز في إدارة الدولة بما يقتضي الانتقال إلى مرحلة أخرى تكون إما نقيضا للمرحلة السابقة أو مصححة لمسار نظام الحكم.

ويأتي العمل بمبدأ العدالة الانتقالية في ظل مرحلة لاحقة لمرحلة انتهاك جسيم لحقوق الإنسان إما من الاحتلال إلى الاستقلال أو من الاستبداد والتسلط إلى الحرية والديمقراطية، بمعنى أن العدالة الانتقالية هي ضرورة مجتمعية بالأساس ثم سياسية في الأخير ، تعزز وجودها على أرض الواقع مجموعة القوانين التي تنصف الضحايا وتجبر أضرارهم وتعاقب المتسببين في المآسي كما تحفظ الجرائم في الذاكرة المجتمعية لتروي للأجيال لتجنب الوقوع في أخطاء الآباء من أجل إيجاد مجتمع متجانس تعيش فيه الأطياف المكونة له في ظل السلم والأمن الاجتماعيين.

إن إعادة بناء الدولة تحتاج في أكثر من محطة لإصلاح المؤسسات العامة مثل الشرطة والقوى العسكرية والقضاء، باعتبارها أدوات للقمع وإصلاحها يتم بمراجعة القوانين وإعادة الهيكلة لهذه المؤسسات وذلك لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم. (الانتقالية، 2015، صفحة 07)

وقد وضع المركز الدولي للعدالة الانتقالية بعض التدابير المرتبطة بالعدالة باعتبارها ضرورة وطنية نذكر منها:

- فحص أهلية الموظفين: بإعادة التوظيف لأفراد لم يتورطوا في الانتهاكات وإبعاد الفاسدين.
- الإصلاح البنيوي: وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات لتعزيز النزاهة والشرعية.
- الإشراف: بإنشاء هيئات الإشراف ذات الظهور العلني للاعتراف وطلب العفو.
- إصلاح الأطر القانونية: باعتماد الإصلاح الدستوري توقيع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: بحل المنظمات والمجموعات المسلحة ونزع سلاحها وإعادة دمج الأفراد في القوى الأمنية النظامية.
- التربية: تدريب الموظفين والمسؤولين وفق برامج للتعريف بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن أهم أسس التوافق الوطني في المجتمعات الخارجة من الصراع هو ما يعرف بالمصالحة الوطنية، وهي رغم الاختلاف اللفظي بينها وبين العدالة الانتقالية إلا أنهما متلازمان في التطبيق فالمصالحة الوطنية تعتبر مرحلة مهمة من مراحل العدالة الانتقالية وتكون عادة ضمن إجراءاتها.

تعرف المصالحة الوطنية بأنها إظهار الشعور بالذنب والاعتراف أمام الأمة بالجرائم خلال فترات مؤلمة في تاريخ البلاد، وهي ذات شقين أولهما تمكين الضحايا من التحدث عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم علنا، وثانيهما اعتراف مرتكبي الجرائم بأعمالهم وطلب الصفح.

والمصالحة تعني التضحية بالحقوق والعفو عن المتجاوزين الذين اضطرتهم الظروف السائدة في النظام السابق لارتكاب بأعمال غير لائقة إنسانيا وتحصل بين أفراد المجتمع الواحد وبالتالي إنهاء حالة العداء والعنف وانعدام الثقة بين الفرقاء للانتقال إلى مجتمع جديد يؤسس لدولة تُراعى فيها الحقوق والحريات. (كفائي، 2015)

المراجع

1. ماكس ديلاني. (23 07، 2009). بورندي ...وتحديات إدماج المسلحين السابقين. جريدة الاتحاد.
2. أحمد ابراهيم محمود. (القاهرة). الحروب الأهلية في افريقيا. مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. أحمد شوقي بنيوب. (تموز/يوليو، 2013). العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب. مجلة المستقبل العربي.
4. أحمد شوقي بنيوب. (2013). العدالة الانتقالية. مجلة المستقبل العربي.
5. أحمد وهبان. (2011). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للعالم للواقع السياسي في العالم الثالث. الاسكندرية: الدار الجامعية.
6. البرلمان التونسي يصادق على قانون العدالة الانتقالية. (16 12، 2013). جريدة العرب الدولية(9411).
7. المركز الدولي للعدالة الانتقالية (المحرر). (19 11، 2015). اصلاح المؤسسات، . تم الاسترداد من www.ictj.org.
8. جلال شوقي. (2012). افريقيا في عصر التحول الاجتماعي. الكويت.
9. حميد كفائي. (17 02، 2015). المصالحة الوطنية تصلح ما أفسدته الديكتاتورية. جريدة الحياة اللندنية.
10. خالد نصر الدين السيد. (نوفمبر، 2012). العدالة الانتقالية. البحوث البرلمانية والأكاديمية.
11. خميس دهام حميد، و همسة قحطان خلف. (2015). العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا. مجلة دراسات دولية.
12. سوزان كالفرت، و بيتر كالفرت. (2002). السياسة والمجتمع في العالم الثالث. (عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، المترجمون) الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.
13. صابر بلول. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25.
14. طارق علي صالح. (30 09، 2011). القانون والعدالة. تم الاسترداد من موقع يومية إيلاف.
15. عبد الله المطيري،أمارتيا صن وما نريده من نظرية العدالة. (30 11، 2013). ريدة الشرق الأوسط،صفحة فضاءات(12786).
16. كمال عبد اللطيف. (2014). العدالة الانتقالية و التحولات السياسية في المغرب. لمركز العربي للأبحاث و الدراسات، 1.
17. ماكس اريكس. (2008). دراسة تحليلية تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية . نيويورك: منشورات الامم المتحدة.
18. محمد هاشمي. (2014). نظرية العدالة عند جون رولز:نحو تعاقد اجتماعي مغاير. المغرب: دار توبقال للنشر.
19. محمود بركات. (2014). الأرجنتين قصة انقلاب فاشل. تقرير المرصد العربي للحقوق والحريات.
20. مروة نظير. (بلا تاريخ). العدالة الانتقالية:قراءة مفاهيمية ومعرفية. تم الاسترداد من

http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979-2011-05-10-18-40-44.

21. مها عبد الطيف. (2006). المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام 1989. مجلة الدراسات الدولية.
22. هايدي علي الطبيب. (2001). العدالة الانتقالية في السياقات العربية. (المجلد 1). المنظمة العربية لحقوق الانسان .

23. Andreas Harson 05) .mrch, 1997 .(The Sensitive Question of Transitional Justice in Indonesia .،Carnegie Council on Ethics and International Affairs.